

المشكلات الرئيسية التي يواجهها المزارعون في محافظات  
غزة

وثيقة تشخيصية عبر الحوار بالمشاركة بين المزارعين  
وصنّاع القرار

إدارة وإشراف المركز العربي للتطوير الزراعي  
بدعم وتمويل من مشروع " تمكين "

تموز 2002

## المحتويات

3	..... المقدمة
5	..... قطاع الزراعة الفلسطيني
7	..... محاور مشاكل واحتياجات القطاع الزراعي الفلسطيني
8	..... الاقتراحات والتوصيات الختامية
9	..... التسويق
12	..... المعابر
13	..... استخدام الأسمدة والأدوية والمبيدات الحشرية
14	..... مياه الري
16	..... أطر وتنظيمات المزارعين
17	..... دور المنظمات الأهلية للزراعة في المرحلة الراهنة
18	..... الجمعيات الزراعية التعاونية في خدمة المزارع الفلسطيني
19	..... احتياجات المزارعين في ظروف الطوارئ
20	..... استرجاع ضريبة القيمة المضافة
21	..... الإقراض الزراعي
22	..... قانون الزراعة الفلسطيني
23	..... تدريب المزارعين
25	..... توصيات عامة من العاملين في القطاع الزراعي
30	..... ملحق رقم " 1 " المركز العربي للتطوير الزراعي
33	..... ملحق رقم " 2 " مشروع " تمكين "
35	..... ملحق رقم " 3 " المشاركون من المسؤولين وصنّاع القرار

## توطئة :-

كان من الطبيعي تعاضم دور المنظمات الأهلية والمدنية في العالم وعلى ضوء تقليص دور الدولة الذي نتج عن ضغوطات ووصفات أدوات الرأسمال العالمي وفي مقدمتها البنك الدولي ، وعلى ضوء سياسة الخصخصة التي تهدف إلى الربح ولا تهتم بالاحتياجات المجتمعية المباشرة للجماهير المهمشة والتي تزايدت تهميشاً في حقبة العولمة التي أفرزت تقاطبات اجتماعية واسعة على الصعد العالمية والمحلية .

فما زال حوالي 800 مليون إنسان في العالم يعيشون على مشارف الجوع وما زال حوالي مليار يعيشون تحت خط الفقر والذي يقدر بأقل من دولارين باليوم حسب محددات البنك الدولي نفسه.

لذلك كان من الضروري تصاعد دور المنظمات الأهلية التي استطاعت بتفاوتات نسبية احتضان الفئات الاجتماعية العريضة الفقيرة وضمها في شبكة مترابطة من أجل إخراجها من دائرة الانكشاف والفقر وإعادة إدماجها في العملية الإنتاجية والتنمية .

هناك ترابطاً جديلاً بين دور منظمات المجتمع المدني المحلي والعالمي والقاعدة المشتركة لهم هو ضمان حقوق الفقراء والمهمشين والضعفاء على الصعد العالمية والمحلية ، وحتى تستطيع تلك المنظمات الدفاع عن مصالح تلك الفئات لا بد من تعزيز قاعدة المشاركة محلياً بهدف إسماع صوت تلك الفئات المنعزلة إلى صناع القرار ولتتم ترجمتها في تشريعات وسياسات تتصف بحقوق الفقراء .

وفي واقع بلادنا لا بد من استخدام تلك الآلية القائمة على تمكين وتقوية الفئات الضعيفة وتأطيرها وفتح القنوات بينها وبين صناع القرار ليصار إلى ترجمة مقترحات واحتجاجات وآراء وأفكار تلك الفئات في سياسات منصفة وعادلة تتجاوز حالة الخصخصة الربحية ، وكذلك تعطى دوراً تكاملياً وتشابكياً بين القطاعين العام " الدولة " وبين المنظمات الأهلية في كل قطاع من القطاعات التنموية المحددة " الزراعة ، التعليم ، الصحة ، المرأة.....إلخ .

لقد استطاع المركز العربي للتطوير الزراعي بهذا الجهد المتواضع توفير منبر ديمقراطي حر بين المزارعين الضعفاء والمهمشين من جهة وبين صناع القرار في السلطة التنفيذية والتشريعية والمنظمات الأهلية والقطاع الخاص من جهة أخرى واستطاع بهذا الجهد المتواضع أيضاً سبر غور تلك الفئة المستهدفة و التعرف على ثغراتها ومشكلاتها واحتياجاتها ولفت انتباه الرأي العام للعديد من قضايا المعاناة اليومية التي تعيشها سواء بسبب الظروف السياسية القهرية أو بسبب عدم نجاعة الأداء المحلي بصورة عامة .

نأمل أن تشكل هذه الوثيقة مرجعية للتعرف على أهم أولويات واحتياجات المزارعين في الظروف الراهنة والتي هي عديدة ومتنوعة لتسهيل معرفتها وإدراكها كما نأمل أن يستفاد منها عبر ترجمة مشاريع عملية قد تكون مفيدة لهم على طريق إخراجهم من حالة الفقر والتهميش

والانعزال وإدماجها في الحياة العملية والإنتاجية وتعويضهم عن خسائرهم وتوفير ضامن قانوني وعملي لتأمين مصالحهم كما نأمل أن تحفز هذه الوثيقة صناع القرار على اختلاف مواقعهم من أجل تبني تشريعات وسياسات منصفة لحقوق تلك الفئة الصابرة الصامدة في أرض الوطن والراسخة بها كجذور الزيتون .

مدير مكتب غزة

محسن أبو رمضان

## مقدمة :-

أمام عدم وضوح السياسات الزراعية الرسمية لجمهور المزارعين وعدم وجود قوانين فلسطينية تحميهم وتدافع عن مصالحهم، إضافة إلى المشاكل العديدة التي تواجههم، والتي لها علاقة

بالأرض والمياه وعمليات الإنتاج والتسويق والتعويضات المستحقة عن الكوارث والطوارئ، فإن مشروع تحليل السياسات الزراعية العامة بالمشاركة يشكل إحدى الوسائل المهمة لفتح قنوات من العلاقة المباشرة بين المزارعين وصنّاع القرار في المستوى الوزاري أو التشريعي أو المنظمات الأهلية والاتحادات الزراعية لمناقشة وتحليل سياسات واستراتيجيات ومشاريع وزارة الزراعة والمؤسسات الأهلية الزراعية، المقدمة للخدمات الزراعية، حيث يتم تبادل المعلومات بهدف التأثير على كل المجموعات المشاركة كي تبني المزيد من السياسات السليمة التي تعترف بحقوق المزارعين وتضع حلولاً بديلة لمشاكل القطاع الزراعي بطريقة سليمة وديمقراطية عبر قوانين تقرها المؤسسة التشريعية وتلتزم بها مؤسسات السلطة التنفيذية .

اعتمد المركز العربي للتطوير الزراعي منهجية عمل في تنفيذ المشروع تركز على مشاركة المزارعين للمسؤولين وصنّاع القرار في لقاءات مباشرة ومفتوحة لابرز كل القضايا التي تهم القطاع الزراعي والخروج بتوصيات لحلول صحيحة وواقعية عبر النشاطات الآتية :

1- عقد المركز خمس ورش عمل تحضيرية مع المزارعين في محافظات شمال غزة و غزة ودير البلح وخانيونس ورفح شارك فيها 260 مزارعاً بهدف التعرف على النشاطات الزراعية في هذه المناطق وحصر احتياجاتهم والاطلاع على مشاكلهم وتحديد محاور اللقاءات المفتوحة بينهم وبين المسؤولين وصنّاع القرار .

2- عقد المركز 20 لقاءً مفتوحاً ومباشراً بين المزارعين وصنّاع القرار بمعدل 50 إلى 70 مزارعاً لكل لقاء ، توزعت في محافظات غزة الخمس ، حيث شارك فيها 1300 مزارع و 80 مسؤولاً من الوزارات والمؤسسات الحكومية ، مثل وزارة الزراعة والبيئة والعمل والصحة والبلديات ومندوبون عن مؤسسات أهلية وتعاونيات زراعية بزمان 2.5 إلى 3 ساعات لكل لقاء، وهدفت هذه اللقاءات إلى تفعيل النقاشات بين جميع المشاركين وأخذ آراءهم وتوصياتهم والاستفادة منها وتوجيهها نحو مصلحة القطاع الزراعي .

3- نشر وتوزيع أوراق أولية على جمهور المزارعين تعرض نتائج اللقاءات التي سبق تنظيمها مع ذكر النجاحات التي حققها المشروع أولاً بأول ونشر مخرجات النقاش لكل لقاء عبر الصحف المحلية ومتابعة تنفيذ اقتراحات الحلول لكل المشاكل والاحتياجات، التي طرحت في هذه اللقاءات بالتنسيق مع المؤسسات الرسمية والأهلية والاتحادات وجمعيات المزارعين التعاونية والخيرية .

4- إصدار ونشر أربعة ملاحق زراعية ربع سنوية باسم " الجذور " من ثماني صفحات وزعت مع الجرائد المحلية " الحياة الجديدة و الأيام " لجمهور المواطنين

والمؤسسات الأهلية والرسمية تظهر وتوثق جميع التوصيات والنجاحات كمخرجات للمشروع وتبين قضايا المزارعين وتركز على إبراز حقوقهم .

## قطاع الزراعة الفلسطيني

### تمهيد

- يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، حيث يساهم بنحو 6.8% في الناتج الإجمالي المحلي وتبلغ قيمة الصادرات الزراعية حوالي 258 مليون دولار أمريكي، حيث تمثل 23% من إجمالي الصادرات السلعية الوطنية وتقدر قيمة الواردات الزراعية حوالي 400 مليون دولار التي تمثل 20% من إجمالي الواردات الكلية (إحصاء 99 - 2000).

- يتميز الإنتاج الزراعي الفلسطيني بالتنوع بسبب تغير المناطق المناخية وهذا يسمح بإنتاج محاصيل على مدار العام لجميع أنواع الحبوب والخضار والفواكه ذات قدرة تنافسية في الأسواق المحلية والأجنبية، حيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة 1980.000 دونم تمثل 32% من إجمالي مساحة الضفة الغربية وغزة التي تبلغ 6250 كم2 منها 240.000 دونم تزرع بالري و 1740.000 دونم زراعات بعلية .

- يقدر حجم الموارد المائية للضفة وغزة بنحو 900 مليون م3 من المياه يستخدم منها 170 مليون م3 للاستخدام الزراعي و 116 مليون م3 للاستخدام المنزلي يتم الحصول عليها من الآبار والينابيع .

- يستوعب القطاع الزراعي 13% من إجمالي القوى العاملة الفلسطينية وهو ما مجموعه 62.000 عامل زراعي من إجمالي عدد العمال .

### المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي الفلسطيني

يعاني قطاع الزراعة معاناة شديدة من الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التدميرية لهذا القطاع بسبب الإجراءات العديدة المتمثلة في تدمير مصادره الطبيعية من الأراضي والمياه وتهجير العمالة الزراعية ومنع فرص التصدير الخارجي وصعوبات التسويق الداخلي نتيجة الاغلاقات وقطع الطرق ومشاكل ومعوقات أخرى عديدة أدت إلى حالة من التدهور الشديد على رغم الجهود المبذولة من كافة المؤسسات الرسمية الممثلة في وزارة الزراعة والمؤسسات الأهلية الزراعية .

### خسائر القطاع الزراعي الفلسطيني

يبين الجدول التالي خسائر القطاع الزراعي في الفترة من 2000/9/29 وحتى 2002/6/30 حسب توثيق وتقديرات وزارة الزراعة، التي تبلغ نحو 703 مليون دولار أمريكي ما يعكس حجم الضرر والمعاناة التي يعانيها المزارع الفلسطيني، التي تقع مسؤوليتها على عاتق الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التدميرية لهذا القطاع .

مسلسل	الأضرار	القيمة/دولار
1	تجريف الأشجار وتدمير البيوت البلاستيكية والمنشآت الزراعية	168196374
2	قيمة فاقد الإنتاج الزراعي لعدم القدرة على زراعة الأراضي المجرفة والمحاصيل الحقلية	53921150
3	خسائر قطاع الزيتون وتلف والإستيلاء على إنتاج بعض المحاصيل	15504237
4	تدني أسعار المنتجات الزراعية	99740000
5	الخسارة المطردة في الثروة الحيوانية	27357500
6	ارتفاع أسعار الأعلاف	12499500
7	خسائر الثروة السمكية	3835876
8	خسائر الصادرات لإسرائيل والخارج	25337500
9	شل حركة النقل الزراعي وعائدات التسويق والتصدير	39130000
10	خسائر تعطل العمالة الزراعية	217940000
11	خسائر تجريف سطح التربة، وتكلفة إعادة تأهيلها.	40197600
مجموع الخسائر		703659710

### المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي الفلسطيني

يعاني قطاع الزراعة معاناة شديدة من الاحتلال الإسرائيلي وممارساته التدميرية لهذا القطاع بسبب الإجراءات العديدة المتمثلة في تدمير مصادره الطبيعية من الأراضي والمياه وتهجير العمالة الزراعية ومنع فرص التصدير الخارجي وصعوبات التسويق الداخلي نتيجة الاغلاقات وقطع الطرق ومشاكل ومعوقات أخرى عديدة أدت إلى حالة من التدهور الشديد على رغم الجهود المبذولة من كافة المؤسسات الرسمية الممثلة في وزارة الزراعة والمؤسسات الأهلية الزراعية .

لكل هذه الأسباب، فإنه يقع على عاتق الأجهزة الرسمية وغير الرسمية مسؤوليات جسام أمام نهضة القطاع الزراعي وتنميته بهدف تمكين المزارعين وتطوير قدراتهم الإنتاجية والتسويقية وتأمين حقوقهم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية .



## محاور مشاكل واحتياجات القطاع الزراعي التي تبلورت خلال اللقاءات المفتوحة بين المزارعين والمسؤولين وصنّاع القرار :

### محاور فنية :

- 1- الزراعة ومياه الري .
- 2- استخدام الأسمدة والأدوية والمبيدات الحشرية .

### محاور تنظيمية :

- 1- علاقة المزارع مع وزارة الزراعة .
- 2- أطر وآليات تنظيم المزارعين .
- 3- دور المنظمات الأهلية في المرحلة الراهنة .
- 4- دور الجمعيات الزراعية التعاونية في خدمة المزارع الفلسطيني .
- 5- احتياجات المزارعين في ظروف الطوارئ .

### محاور مالية :

- 1- التسويق الزراعي والمعابر .
- 2- استرداد ضريبة القيمة المضافة 17% .
- 3- الإقراض الزراعي .

### محاور حقوقية :

- 1- قانون الزراعة الفلسطيني .
- 2- الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن .
- 3- قانون التعويضات .

### محاور التدريب :

- 1- تدريب إداري .
- 2- تدريب فني .

# الاقتراحات والتوصيات الختامية

## التسويق

المشاكل الرئيسية التي يعاني منها قطاع التسويق :

أ. التسويق الداخلي :

- تقطيع أوصال المناطق بالحواجز العسكرية الإسرائيلية وما يتبع ذلك من منع أو إعاقة وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق .
- عدم وجود توازن سلعي بين المنتج الزراعي الاستهلاكي والتسويقي ونشوء ظاهرة الإغراق السلعي للمنتج الزراعي وما ينتج ذلك من انخفاض شديد في الأسعار .
- تحكم تجار المنتجات الزراعية في عمليات الشراء وفرض الأسعار التي لا تتناسب مع السعر الحقيقي للمنتج في السوق .
- ارتفاع تكلفة الإنتاج نتيجة الزيادة العالية في أسعار المستلزمات الزراعية فمثلاً :

التكلفة	السعر
55 شيكل	تنكة السولار
1.6 شيكل	1م3 / مياه
14 شيكلاً / متر طولي عرضه 8.5 متر	نايلون حمامات
450 شيكلاً / لفة ( يلزم الدونم 1.5 لفة ) .	نايلون غاز تعقيم
1200 شيكلاً / 3000 شتلة بندورة 1800 شيكلاً / 2500 شتلة فلفل .	أشتال
650 شيكلاً / شاحنة حجم 10 م3	سماد عضوي

ب. التسويق الخارجي :

- عدم تعميم فكرة إنشاء المجالس التسويقية المتخصصة للمنتج الزراعي التي تعمل على تنظيم وتطوير المزارعين وتعزيز قدرات التسويق لديهم .
- عدم وضوح سياسة الجمعيات الزراعية للمزارع في توفير مستلزمات الإنتاج ودورها في عملية تصدير المنتج الزراعي نتيجة عدم تحقيق مردود مالي واضح للمزارع بعد حسم الديون المترتبة على المزارع للجمعية والتأخر في إرجاع بدل ضريبة القيمة المضافة 17 % للمزارع .

- عدم توفر محطات فرز وتعبئة بالقرب من مناطق الإنتاج وعدم توفر شاحنات مبردة لنقل المنتج الزراعي إلى مناطق التسويق للحفاظ على سلامته وجودته .
- الإجراءات الإسرائيلية المتعددة لاعاقبة مرور المنتج الزراعي في المعابر وما ينتج عن ذلك من تأخر وصولها أو تلفها قبل وصولها إلى السوق المستهدفة .
- تحكم شركة " اجريسكو " الاحتكارية الإسرائيلية في تصدير المنتجات الزراعية للخارج وفرض الأسعار واقتطاع نسبة 3 % كضريبة لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية .
- عدم وجود خطة زراعية لاستخدامها في توجيه العملية التسويقية للأسواق المستهدفة في الخارج .
- إحجام المستثمرين عن الاستثمار في تصنيع المنتجات الزراعية لعدم توفر فرص تسويقية ذات عائد مالي جيد .

### توصيات واقتراحات حلول

#### التسويق الداخلي :

- تنظيم العمل في المعابر والتنسيق مع الأجهزة الأمنية لإحكام الرقابة ومنع التهريب لصالح التسويق .
- تطوير التسويق المحلي وتويع سبل التسويق من خلال الأسواق المركزية .
- كسر احتكار تجار المنتجات الزراعية بإعطاء دور للجمعيات الزراعية في عمليات التسويق ( استقبال المنتج الزراعي من المزارع وبيعه لصالحه ) .
- تدخل السلطات الرسمية ممثلة بوزارة الزراعة في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي ودعمها حتى تصل المزارع بأسعار مخفضة .
- تعزيز التبادل السلعي بين محافظات غزة والضفة الغربية من خلال الربط بين الأسواق المركزية والتجارية .
- تقديم تعويضات للمزارعين عن خسائرهم لانخفاض أسعار المنتجات الزراعية لأقل من التكلفة نتيجة الاغلاقات وعدم القدرة على الوصول إلى الأسواق .

#### التسويق الخارجي :

- العمل على إنشاء المجالس التسويقية المتخصصة ووضع آليات عملها .
- البحث عن أسواق جديدة للمنتجات التصديرية وتفعيل الاتفاقات الموقعة مع الدول الشقيقة وزيادة التبادل التجاري معها .
- تنظيم وتسهيل عمليات التصدير الخارجي عبر سرعة إصدار أذونات التصدير وتأكيد الرقابة الفنية على المنتجات المصدرة .

- إعطاء الأهمية لمواصفات الإنتاج الفلسطيني من خلال فحص الجودة لمحطات التعبئة وفحوص المتبقيات الكيماوية حسب تعليمات المستورد .
- إنجاح التصدير المباشر للمنتجات الزراعية الفلسطينية تحت شعار منتج فلسطيني وبعبوات فلسطينية وإنشاء شركة فلسطينية أردنية مصرية للتصدير للاستغناء عن شركة " اجريسكو " الإسرائيلية .
- تشجيع الاستثمار في تنفيذ مشاريع البنى التحتية المتمثلة في الآتي :
  - 1- مشاريع التصنيع الغذائي .
  - 2- مشروع تجميد وتسويق الخضار .
  - 3- مشروع النقل المبرد .
  - 4- إنشاء محطات فحص الجودة ( فرز وتدرج وتعبئة ) .
  - 5- وضع خطط زراعية لإيجاد أنماط زراعية جديدة لخدمة العملية التسويقية.

### المعايير

### المشاكل

- تحديد معبر المنطار " كارني " كمعبر وحيد لدخول وخروج البضائع .

- تحكم الإسرائيليين مزاجياً في فتح وإغلاق المعبر .
- الإجراءات الأمنية التعسفية ضد التجار والشاحنات التي تستمر حتى ثلاث ساعات أثناء عملية الفحص .
- تعرض التجار للابتزاز و إرغامهم على دفع رشاوى لضباط الأمن الإسرائيليين .
- إعاقة دخول البضائع الزراعية حتى تتعرض للتلف ، خاصة الزهور والتوت .

### توصيات واقتراحات حلول

- تقدم ونجاح المسار السياسي للمفاوضات مع الجانب الإسرائيلي سيتبعه تسهيلات في المعابر .
- إجراء محادثات بصورة دورية مع الإسرائيليين في المعبر لتذليل الإجراءات الأمنية وتسهيل دخول البضائع وتقديم شكاوي ضد عمليات الابتزاز ودفع الرشاوى .
- إغلاق المعبر من الجانب الفلسطيني أمام دخول أصناف زراعية إسرائيلية تم تحديدها من قبل وزارة الزراعة مثل التفاح والموز الإسرائيلي عند حدوث أي منع أو تلاعب من الجانب الإسرائيلي لمنتجات التوت الأرضي أو الزهور الفلسطينية .
- إعطاء الأولوية للتوت الأرضي والزهور في المرور داخل المعبر وتسهيل حركة مروره من دون توقف .

### استخدام الأسمدة والأدوية والمبيدات الحشرية

#### المشاكل والاحتياجات

- عدم إجازة قانون تداول في المبيدات .
- استخدام المزارعين الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية في الزراعة بصورة مكثفة من دون مراعاة لمخاطير استخدامها .

- ضعف امكانيات وزارة الزراعة في تطبيق برامج الإرشاد الزراعي للمزارعين على الأرض .

- عدم توفر رقابة على تجارة المبيدات الحشرية وتداولها وعدم وجود عقوبات على التجار والمزارعين عند الاستخدام غير الصحيح للمبيدات و حدوث أي أضرار للإنسان أو البيئة .

### توصيات واقتراحات حلول

- إجازة قانون تداول المبيدات حتى يتسنى اتخاذ العقوبات الرادعة للتجار والمزارعين عند تداول واستخدام المبيدات بطريقة غير قانونية .

- زيادة سبل التعاون بين المزارعين وجهاز الإرشاد في الوزارة ودعمه بالإمكانات اللازمة حتى يستطيع أن يصل بخدماته إلى المزارع في أرضه .

- تفعيل جهاز الرقابة الزراعية بوزارة الزراعة المشكل من موظفين لهم صفة "الضابطة القضائية" .

- تشجيع الزراعة العضوية والمقاومة البيولوجية للآفات لترشيد استخدام المبيدات الكيماوية .

- إنشاء مختبر لفحص متبقيات المبيدات في المنتجات الزراعية لفحصها وتحديد صلاحيتها للاستهلاك أو التصدير .

- إكساب المزارعين الخبرات اللازمة في التعامل مع المواد الكيماوية في الزراعة عن طريق الندوات والدورات الفنية والنشرات الإرشادية المتخصصة .

## مياه الري

### المشاكل

- نقص مياه الآبار وارتفاع نسبة الملوحة والنترات فيها ،حيث تصل نسبة الأملاح إلى 1500 ملغرام /لتر في بعض المناطق نتيجة الضخ الجائر الذي يتيح تداخل مياه البحر من جهة الغرب مع المياه الجوفية .

- سرقة الإسرائيليين للمياه بحفر آبار عميقة على حدود محافظات غزة الشرقية في مسار المياه الجوفية المغذية لها وأثر ذلك في استهلاك خزان المياه الجوفية .
- تلوث مياه الآبار بمياه الصرف الصحي نتيجة تسرب المياه الملوثة إلى المياه الجوفية في منطقة محطة بيت لاهيا لمعالجة مياه الصرف الصحي .
- زيادة تكلفة مياه الري المشتراة نتيجة ارتفاع أسعار الوقود ،حيث يبلغ سعر المتر المكعب من المياه 1.6 شيكل .
- وجود 2000 بئر مياه غير قانونية من دون تراخيص تضخ المياه للزراعة بصورة غير منظمة ما يزيد العجز المائي إلى 120 مليون متر 3 سنوياً .
- تدمير وتجريف أكثر من 100 بئر مياه من قبل الجيش الإسرائيلي ما عطل زراعة مساحات كبيرة من الأراضي تروي بالمياه التي تستخرج من هذه الآبار .

### توصيات واقتراحات حلول

- تخطيط وتنظيم الاستهلاك المائي ،حيث يبلغ حالياً 140 مليون م3 / سنوياً ويتوقع أن يصل العجز من 300 إلى 350 مليون م3 / سنة بعد 10 أعوام .
- إنشاء محطات تحلية مياه البحر بسعة 50 مليون متر 3 سنوياً .
- إعادة استخدام المياه المعالجة للزراعة بإنشاء محطات معالجة مياه المجاري في جميع مناطق محافظات غزة .
- تغيير أنماط الزراعة لتتلاءم مع خفض نوعية المياه وزيادة نسبة النترات والملوحة .
- سرعة إصلاح وإعادة الآبار المدمرة للعمل في زراعة الأراضي المحيطة .
- اعتماد الطرق الحديثة للري ( طرق ري أقل استهلاكاً للمياه كالرشاشات أو التنقيط ) وما يتبع ذلك من خفض استهلاك المياه .
- تشجيع المزارعين على زراعة محاصيل لا تستهلك كميات كبيرة من المياه بهدف خفض استهلاك المياه ، مثل زراعة العنب والتفاح والخوخ .
- تكاتف وزارة الزراعة والمؤسسات الأهلية الزراعية على تقديم خدمات للمزارعين حسب احتياجاتهم مثل الحصاد المائي وتنفيذ برك إسمنتية أو بلاستيكية لتجميع مياه الأمطار ،وكذلك الخطوط الناقلة للمياه وتمديد شبكات الري وإعادة تأهيل الآبار وتقديم أجهزة مساعدة مثل جهاز تكسير الأملاح وجهاز التاشوميتر .
- عقد اتفاقات سياسية مع سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوقف ضخ المياه بواسطة الآبار المنتشرة على حدود محافظات غزة الشرقية لحماية الخزان الجوفي .
- عقد اتفاقات شراء مياه زراعية من مصر ،حيث وصلت مياه النيل إلى سيناء وعلى بعد 90 كم من حدود محافظات غزة .



## أطر وتنظيمات المزارعين

### المشاكل والاحتياجات :

- عدم إعطاء السلطة الوطنية الفلسطينية ووزارة الزراعة الدور المناط لاتحاد الفلاحين لتأدية واجباته على رغم جهود الاتحاد لجمع التبرعات المالية والعينية ،ما أدى إلى عدم القدرة على الاستفادة من هذه التبرعات .
- ضعف العلاقة بين ( اتحاد الفلاحين واتحاد المزارعين ) والمزارعين ،حيث اقتصررت على تقديم خدمات تموينية عينية للمزارعين .

- عدم قدرة الاتحاد العام للفلاحين على القيام بواجباته اتجاه العمل الزراعي نتيجة وجود الجمعيات الزراعية التعاونية والمؤسسات الأهلية الزراعية واتحاد لجان العمل الزراعي واتحاد مربى النحل والثروتين السمكية والحيوانية .
- العمل الفردي ومن دون تنسيق جماعي للأجسام الزراعية لتنظيم العلاقة مع وزارة الزراعة كجسم رسمي ما أضعف تأثير هذه الأجسام (الاتحاد وتنظيمات المزارعين) على السلطة التنفيذية وأدى إلى تجميد نشاطاتها وضعافها .

### توصيات واقتراحات حلول

- إعادة هيكلة اتحاد الفلاحين والمزارعين بما ينسجم مع خصوصية الواقع حتى يمثل المزارعين ضمن التعددية والتشبيك والمشاركة .
- مشاركة جمهور المزارعين في تشكيل منظماتهم وأطرهم واتحاداتهم بشكل ديمقراطي يستند على مرجعية قانونية في المجلس التشريعي وقانون المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية .
- الشفافية في عرض برامج الجمعيات والمنظمات الزراعية التي تقدم خدماتها للمزارعين لإزالة حال عدم الثقة بينها وبين جمهور المزارعين .
- مشاركة جميع التنظيمات الزراعية في خطة تنمية زراعية متوسطة وطويلة الأمد لوقف تدهور القطاع الزراعي ولحماية المزارع تكيف مع ظروف الاقتصاد الطارئ وتعالج مسائل التعويض وتعددية الزراعة .

## دور المنظمات الأهلية الزراعية في المرحلة الراهنة

### مشكلات واحتياجات

- عدم وجود تنسيق بين المؤسسات الزراعية الأهلية في تنفيذ المشاريع الموجهة للقطاع الزراعي .
- ضعف العلاقات بين المؤسسات الزراعية الأهلية والمؤسسات الرسمية وأثر ذلك على تطبيق السياسة الزراعية العامة الموجهة للقطاع الزراعي لتغطية احتياجات المزارعين .

### توصيات واقتراحات حلول

- تفعيل العلاقة بين المؤسسات الزراعية الأهلية والمؤسسات الرسمية لتلعب دور حلقة الوصل مع المؤسسات العالمية المانحة لتنفيذ المشاريع الموجهة للقطاع الزراعي في

- مجالات الإنتاج والتسويق واستخدام المبيدات الحشرية والحفاظ على سلامة الإنسان والبيئة والوقوف إلى جانب المزارع في حالات الكوارث والطوارئ .
- تنفيذ مشاريع مشتركة بين المنظمات الأهلية الزراعية مثل مشروع تطوير وادي غزة الذي ينفذ بالتعاون بين الإغاثة الزراعية واتحاد لجان العمل الزراعي ومجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين .
- إعطاء الأهمية للعلاقات والتشبيك بين المؤسسات الزراعية وانعكاس ذلك على تنفيذ البرامج الموجهة للقطاع الزراعي والمزارعين .
- تبادل الخبرات والأنشطة الزراعية بين المؤسسات الزراعية في فلسطين والدول المجاورة تحضيراً للمرحلة القادمة .
- إيجاد برامج إعلامية مشتركة مع المؤسسات الرسمية لدعم قطاع الزراعة لطرح حقوق المزارعين أمام الرأي العام واصحاب القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية .

## الجمعيات الزراعية التعاونية في خدمة المزارع الفلسطيني

### مشاكل واحتياجات

- عدم وجود ثقة بين جمهور المزارعين والجمعيات التعاونية .
- عدم معرفة عضو الجمعية لحقوقه وواجباته اتجاه الجمعية ،مثل كيفية الانتخابات والرقابة والاطلاع على أعمال الجمعية .
- تأخر صرف المسترجع من ضريبة القيمة المضافة للمزارعين 17% من وزارة المالية مما أدى إلى عدم القدرة على إعادتها إلى مستحقيها من المزارعين .

### توصيات واقتراحات حلول

- عرض برامج الجمعيات الزراعية بشفافية أمام جمهور المزارعين .

- عقد لقاءات بين الجمعيات الزراعية والمزارعين لشرح عمل الجمعيات والطرق الواجب اتباعها لإتمام عمليات التصدير وشرح ظروف الجمعيات أمام الأوضاع الاقتصادية الحالية بمشاركة وزارة الزراعة .
- توفير الجمعيات المستلزمات الزراعية للمزارع ،مثل الأدوية والمبيدات الحشرية بأسعار مناسبة وبشروط ميسرة ضمن الخدمات التي تقدمها الجمعيات لأعضائها التي تشمل خدمات التسويق والإرشاد .
- مساهمة الجمعيات في التسويق الداخلي للمنتج الزراعي لكسر احتكار التجار بشراء المنتج بأقل الأسعار وأخذ المبادرة في عملية استقبال المنتج الزراعي وتسويقه بالسعر المناسب .
- تقوية علاقة المزارع بالجمعية عن طريق تنفيذ برامج وأنشطة اجتماعية لزيادة صدقية الجمعية أمام المزارع في السهر على مصالحه .

## احتياجات المزارعين في ظروف الطوارئ

### المشاكل

- عدم وجود مصدر دخل للمزارع غير مهنة الزراعة يؤدي إلى فقد مصدر دخله الوحيد بعد تدمير قوات الاحتلال الإسرائيلي أرضه وتجريفها وتخريب المشاريع الزراعية القائمة وهدم الآبار .
- ضعف المعونات المقدمة من الجهات المانحة للمزارع واقتصارها على تقديم بعض المعونات الغذائية وبعض مستلزمات الإنتاج مثل خراطيم نقل المياه والنايلون الزراعي .
- عدم وجود خطط طوارئ على المستوى القومي لمساعدة المزارعين في حالات الكوارث الطارئة ضمن قوانين تشريعية تضمن حقوقهم وتساعدهم على إتمام العملية الزراعية .

- ضعف برامج تشغيل العمالة الزراعية العاطلة عن العمل على المستوى الرسمي أو المؤسسات الأهلية الزراعية .

### توصيات واقتراحات حلول

- تفعيل قانون تعويض المزارعين عن خسائرهم في الحالات الطارئة حتى يضمن المزارع تعويضه عن طريق صندوق المساعدة الطارئة عند وقوع الكوارث الطبيعية أو التي من صنع البشر .
- إنشاء صندوق تأمين لتلقي اشتراكات المزارعين حتى تتحول إلى رصيد يؤمن مستقبلهم الزراعي .
- تكاتف وتعاون الأجهزة الرسمية ممثلة في وزارة الزراعة والمؤسسات الأهلية الزراعية في تنسيق وتقديم المعونات للمزارعين المتضررين من عمليات قوات الاحتلال الإسرائيلي الغذائية منها تقديم مستلزمات إنتاج زراعي لعودة العملية الزراعية الإنتاجية للمزارع التي تم تدميرها .
- إيجاد برامج بديلة لتشغيل العمال الزراعيين العاطلين عن العمل مثل برنامج " العمل مقابل الغذاء " .

### استرجاع ضريبة القيمة المضافة 17% للمزارع

#### المشاكل والاحتياجات

1. تحكم التاجر في توفير مستلزمات الإنتاج للمزارع وعدم إصدار فواتير لمشترياته بما لا يمكن المزارع من استرجاع ضريبة القيمة المضافة 17% التي دفعها على مشترياته .
2. عدم اشتغال المزارع كمشتغل ضريبي مرخص يفقد حقه في استرجاع ضريبة القيمة المضافة .
3. عدم انخراط المزارع في إحدى الجمعيات التعاونية الزراعية يعني عدم تمكنه من الاستفادة من خدمات هذه الجمعيات في تنظيم حسابات المزارع أمام دوائر الجمارك والمكوس والمالية وبالتالي لا يسترجع الضريبة التي دفعها على مشترياته من المستلزمات الزراعية .
4. نتيجة بعض التجاوزات والمشاكل الإدارية في الجمعيات الزراعية فقد المزارع ثقته في هذه الجمعيات وأحجم عن التعامل بها .

## توصيات واقتراحات حلول

1. اشتغال المزارع كمشتغل مرخص أو انتمائه للجمعيات الزراعية التعاونية هو السبيل الوحيد لمسك دفاتر ضريبية صحيحة يتم على أساسها استرجاع ضريبة القيمة المضافة على المشتريات .
2. إصرار المزارع على إصدار فواتير ضريبية من التاجر مقابل مشترياته من المستلزمات الزراعية وتقديمها إلى دائرة الجمارك والمكوس حتى يضمن استرجاع بدل ضريبة 17% بطريقة قانونية صحيحة .
3. عقد لقاءات بين المزارعين والجمعيات الزراعية التعاونية لعرض أنشطتهم بطريقة واضحة وشفافة وإطلاع المزارعين على التقارير المالية للجمعيات وإشراكهم في انتخابات مجلس الإدارة بطريقة ديمقراطية صحيحة مما يحدد ثقة المزارع بالجمعية ويزيد ارتباطه بها وتعامله معها .

## الإقراض الزراعي

### المشاكل والاحتياجات

- عدم قدرة المزارعين على الإيفاء بالتزاماتهم وتسديد القروض الزراعية عند تعثر مشاريعهم نتيجة الأوضاع الاقتصادية الراهنة .
- ارتفاع نسبة الأرباح على القروض لتصل حوالي 15% سنوياً .
- عدم إعادة النظر في تكلفة القروض ونسبة الفائدة تماشياً مع ظروف المقترض الذي يواجه صعوبات في استمرارية مشروعه الزراعي وتحقيق أهدافه .
- لا توجد بنوك تسليف وإقراض زراعية حكومية تأخذ على عاتقها تأمين قروض زراعية هدفها إحداث تنمية وتقديم خدمات للفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع .

### توصيات واقتراحات حلول

- مراعاة جهات الإقراض الخصوصية الراهنة للاقتصاد والفلسطيني وتعديل برامج الإقراض وآلياتها وفق المتغيرات الحاصلة .
- إعادة جدولة الديون عند تعثر المشروع أو توقفه نتيجة ظروف طارئة .
- تحسين شروط منح قروض جديدة، خاصة شرط الكفالات .

- خفض نسبة خدمة الديون .
- الاستفادة من نظام المراقبة المعمول به في البنوك الإسلامية .
- يجب مرافقة برامج الإقراض خدمات تدريبية وتوفير معلومات عن التسويق حتى يستطيع المقترض أن يعتمد على نفسه ويؤمن النجاح لمشروعه .
- إنشاء بنوك تسليف وإقراض زراعية حكومية تشرف عليها وزارتي الزراعة والمالية.

## قانون الزراعة الفلسطيني

### المشاكل والاحتياجات

يشتمل مشروع القانون على مواد تنظم القطاعات الآتية :

- صندوق تعويضات المزارعين مادة رقم (3) .
- الثروة السمكية مادة رقم (93).
- مبيدات الآفات الحشرية مواد رقم ( 60،59،58،57 ) .

هذه المواد غير كافية لتنظيم هذا القطاع

- تفتت الملكية الزراعية وتحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية و بيعها أو تأجيرها لصالح مشاريع سكنية أو صناعية مما يؤدي إلى تآكلها وتقليص مساحة الأراضي الزراعية .
- عدم التطرق إلى تنظيم إيجارات الأراضي والمشاريع الزراعية .

### الاقتراحات والتوصيات

- فصل المواد المتعلقة بصندوق تعويضات المزارعين والثروة السمكية ، ومبيدات الآفات الحشرية من مشروع قانون الزراعة الفلسطيني وتحويلها إلى مشاريع قوانين منفصلة حتى تعالج هذه الأمور وتنظم التعامل معها من جميع النواحي .
- إضافة مواد إلى مشروع القانون تمنع تفتت الملكية الزراعية وتحويلها إلى سكنية أو صناعية للمحافظة على الأراضي الزراعية من التآكل .
- إضافة مادة تنظم إيجار الأراضي الزراعية والمشاريع الزراعية القائمة حفظاً على حقوق المالك والمستأجر .



## تدريب المزارعين

### المشاكل

- عدم وجود خطة تدريبية للمزارعين على المستوى الوطني تشارك فيها المؤسسات الرسمية والأهلية الزراعية والجامعات والمعاهد وجمعيات المزارعين .
- تقليص برامج الإرشاد الزراعي المقدم من وزارة الزراعة بسبب ضعف الإمكانيات .
- وجود فجوة بين المؤسسات التعليمية ( جامعات ومعاهد ) والمزارعين وعدم وجود مراكز بحث وتطوير أدى إلى عدم الاستفادة من الخبرات المتوفرة وعدم إمكان تقديمها للمزارعين .
- عدم مساندة التجار للمزارع عند شراء مستلزمات زراعية وتدريبه على كيفية استعمالها أو تقديم معلومات خاطئة له غير مبنية على الخبرة .
- عدم قدرة المزارع على تطبيق بعض برامج التدريب المقدم له على أرض الواقع بسبب المشاكل التي يمر بها نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية الحالية .

### توصيات واقتراحات

- وضع خطة تدريب للمزارعين تشارك فيها المؤسسات الرسمية ( وزارة الزراعة - الجامعات والمعاهد - مراكز البحث والتطوير ) ويشترك في تنفيذها المؤسسات الأهلية الزراعية وجمعيات المزارعين في جميع المجالات الفنية والإدارية حسب الاحتياجات .
- تكثيف برامج الإرشاد الزراعي المقدم من وزارة الزراعة للمزارعين بالتعاون مع المؤسسات الأهلية الزراعية وجمعيات المزارعين التعاونية .
- التأكيد على تجار المستلزمات الزراعية بتقديم كافة التدريبات والإرشادات اللازمة للمزارعين عن كيفية استخدام هذه المستلزمات .
- تنظيم دورات إدارية للمزارعين في المجالات الآتية :
  - أ. إدارة المشاريع الزراعية ( إدارية - مالية ) .
  - ب. العلاقات العامة ومهارات الاتصال .
  - ج. مهارات التسويق .
  - د. تقوية مهارات القيادة والعمل كفريق .
  - هـ. إنشاء المجالس الزراعية المتخصصة وآلية عملها .

- تنظيم دورات زراعية فنية للمزارعين في المجالات الآتية :
- أ. الاستخدام الآمن للمبيدات والأسمدة الكيماوية في الزراعة .
  - ب. طرق مكافحة البيولوجية للآفات الزراعية .
  - ج. ترشيد استهلاك مياه الري والطرق الحديثة لري المزروعات .
  - د. الزراعة العضوية .
  - هـ. التصنيع الغذائي .
  - و. المواد المضافة للأغذية المصنعة (حافطة - ملونة - مالئة) .
  - ز. تربية النحل .
  - س. تربية الحيوانات الداجنة (دواجن ، أبقار ، أغنام) .

## توصيات عامة من العاملين في القطاع الزراعي

### اقتراحات وتوصيات مقدمة من المزارعين

- حصول ورش العمل واللقاءات المفتوحة التي تمت بين المزارعين وممثلي الهيئات الرسمية والأهلية من المسؤولين وصناع القرار .
- وضع خطة تنمية زراعية متوسطة وطويلة الأمد لوقف تدهور القطاع الزراعي وحماية المزارع يشارك فيها جميع الأطر الزراعية للتصدي للمشكلات الجماعية وتتكيف مع ظروف الاقتصاد والطوارئ .
- الإسراع في تقديم مساعدات عاجلة للمزارعين المتضررين عبر تشكيل لجنة مركزية لتلبية احتياجاتهم وتوفير مصدر رزق بديل لهم حالياً ووضع خطة عادلة لصرف المساعدات لتلافي الشكوى حول سوء التوزيع غير المنصف والعاقل .
- تشكيل لجان المزارعين داخل المجلس التشريعي لعرض طلباتهم ومشاكلهم كأداة ضاغطة لتلبية احتياجاتهم .
- سرعة إقرار قانون الزراعة الفلسطيني لتنظيم النشاط الزراعي ومنع تفتت الأراضي الزراعية وتآكلها وتنظيم بيعها نتيجة الزحف العمراني عليها ويضع رقابة صارمة على تداول المبيدات الحشرية والبذور الزراعية لجمهور المزارعين والتجار .
- تشكيل صندوق تعويضات المزارعين وفصله عن قانون الزراعة .
- وضع قانون خاص بالثروة السمكية .
- وضع قانون لحماية المنتزهات والأحراج الطبيعية .
- إعادة جدولة قروض المزارعين وإلغاء الأرباح المستحقة على القروض المتعثرة عند التعرض للكوارث .
- تعديل برامج الإقراض الزراعي وآلياتها وفق الظروف الراهنة وتسهيل وتحسين شروط القروض الجديدة ( شرط الكفالات - خفض نسبة خدمة الدين ) والاستفادة من نظام المرابحة المعمول به في البنوك الإسلامية .
- الاهتمام بوجود تكامل بين الإقراض والتدريب والمتابعة بما يحقق نجاح المشروع الزراعي وفائدة المزارع .

- إصلاح الطرق الزراعية وفتح طرق زراعية جديدة .
- مراقبة حدود ومدخل المستوطنات اليهودية لمنع تهريب بذور وأشتال ومبيدات ضارة غير مطابقة للمواصفات .

### اقتراحات وتوصيات مقدمة من مسئولي وزارة الزراعة

1. تشكيل اتحاد للجمعيات الزراعية التعاونية لتوفير مستلزمات الإنتاج وتوفيرها للمزارعين وإصلاح الخلل في أدائها وترتيب لقاءات دورية بين هذه الجمعيات والمزارعين لشرح آلية عملها واعتماد أفضل الطرق لاتمام عمليات تصدير المنتجات الزراعية للخارج .
2. العمل على تشكيل شركة فلسطينية أردنية مصرية لتصدير محصول التوت الأرضي مباشرة لكسر احتكار وتحكم شركة "اجريسكو" الإسرائيلية بعد نجاح تجربة تصدير الزهور عن طريق الجانب المصري بالاسم الفلسطيني .
3. إنشاء مختبر لفحص متبقيات المبيدات في المنتجات الزراعية وتشكيل جهاز رقابي بإشراف وزارة الزراعة لمراقبة استخدام المبيدات الحشرية من أجل الحفاظ على جودة المنتج الزراعي وصلاحيته للاستهلاك والتصدير .
4. تقديم الإرشادات الصحية الكافية لاستخدام الأسمدة البلدية والمبيدات الحشرية وخفض استعمالها واعتماد بدائل عنها مثل الزراعة العضوية والمقاومة البيولوجية للآفات الزراعية .
5. ترتيب لقاءات دورية بين المزارعين والمرشدين لتنسيق الإرشاد الزراعي .
6. التركيز على التصنيع الزراعي بإنشاء مصانع جديدة وزيادة إنتاجية المصانع القائمة مثل ( عصير البرتقال والبندورة ومربي التوت الأرضي ) لاستيعاب فائض الإنتاج .
7. تعويض المزارعين عن تدمير مزارعهم ومشاريعهم الزراعية وتجريف أراضيهم وإعادةهم إلى النشاط الزراعي .
8. تنظيم النمط الزراعي بالإرشاد والتوجيه، حيث لا يوجد سياسة إجبار زراعية وتطوير زراعة المنتجات التي تستهلك في السوق المحلية .
9. تنظيم بيع المنتج الزراعي بين المزارع والتاجر أو بين المزارع والجمعية التعاونية لمنع الاستغلال .
10. تشجيع التسويق الترابطي بين المحافظات الشمالية والجنوبية والعمل على مواعمة الجودة والسعر التنافسي للمنتج الزراعي وتلبية رغبات السوق المحلية من المنتجات الزراعية .
11. زيادة عدد ساعات العمل في المعابر ،وزيادة عدد الشاحنات التي تمر من المعبر ( كان يمر في السابق 900 شاحنة / يوم ويمر حالياً النصف ) ومنح الأولوية لمرور شاحنات

المنتجات الزراعية ( التوت الأرضي والزهور ) ومناشدة التجار عدم دفع أي رشاوى لضباط الأمن الإسرائيلي لتسهيل مرور بضائعهم .  
12. التسريع في إقرار مشروع قانون الزراعة الفلسطيني المعروض على المجلس التشريعي .

اقتراحات وتوصيات من الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالسياسة الزراعية  
أ. دائرة الجمارك المكوس .

- إيجاد آلية لكيفية المراقبة والمحاسبة في الجمعيات الزراعية التعاونية تكون معتمدة أمام الجهات الرسمية الممثلة في دائرة الجمارك والمكوس ووزارة المالية .

- فتح ملف ضريبي لكل مزارع على حدة أو عن طريق الانتماء للجمعيات التعاونية حيث يكون له بطاقة مسجل عليها مشترياته تقدم مع كل ميزانية إلى دائرة الضريبة يسترجع على أساسها بدل ضريبة القيمة المضافة 17% .

#### ب. سلطة المياه

- تنظيم الاستهلاك المائي للأغراض الزراعية والاعتماد على مصادر مياه بديلة لتعويض النقص في مياه الري مثل استخدام المياه المعالجة وتنفيذ مشاريع لتحلية المياه .
- ترشيد استهلاك مياه الري باستخدام طرق ري حديثة للزراعة ،حيث أن قطاع الزراعة يستهلك 70 % من المخزون الجوفي للمياه .
- ترخيص آبار المياه غير المرخصة وسرعة إعادة ترميم الآبار المدمرة .
- التفكير في استيراد المياه من مصر ،حيث وصلت إلى الشيخ زويد في سيناء .
- تغيير أنماط الزراعة تبعاً لانخفاض نوعية المياه لزيادة نسبة الملوحة والنترات في المياه المستعملة للري حالياً .

#### اقتراحات وتوصيات مقدمة من بنك التنمية والائتمان الزراعي المصري

- تمويل مشاريع تحويلية لاستيعاب الفائض من المنتجات الزراعية وتحويلها إلى منتجات صناعية تصديرية .
- تشكيل لجنة من مزارعي محافظتي رفح وخانيونس للبحث مع إدارة البنك في تسوية مشكلات ديون المقترضين ،خاصة القدامى ( قبل عام 1967 ) .
- تطوير برامج الإقراض الزراعي وزيادة المؤسسات العاملة في هذا المجال .

#### اقتراحات مقدمة من الجمعيات الزراعية التعاونية

- تفعيل العلاقة بين المزارع والجمعية واطلاع المزارع على جميع اوجه أنشطة الجمعية لتثمر في زيادة الخدمات المقدمة للمزارعين لتلبية احتياجاتهم .
- تقليل تكاليف تصدير المنتجات الزراعية من خلال خفض تكاليف شحنها على الخطوط الفلسطينية لتحسين فرص المنافسة في الخارج .
- إيجاد محطات فرز وتعبئة للمنتجات الزراعية في كافة محافظات غزة تعمل تحت إشراف مهندسين وفنيين من وزارة الزراعة وبالتنسيق مع وزارة التجارة والمعايير .

#### اقتراحات وتوصيات مقدمة من ممثلي المؤسسات والجمعيات الأهلية

1. تفعيل العلاقة بين المؤسسات الزراعية الأهلية والمؤسسات الرسمية عبر إيجاد برامج إعلامية مشتركة ولقاءات دورية بين المزارعين والمسؤولين لإظهار حقوق المزارعين

- وطرح قضاياهم أمام الرأي العام وأصحاب القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية بالحيوية المطلوبة في كافة الظروف السياسية والاقتصادية .
2. تنشيط العلاقة بين المؤسسات الزراعية في فلسطين والدول المجاورة بهدف تبادل الخبرات والأنشطة الزراعية تحضيراً للمرحلة القادمة .
3. مشاركة جمهور المزارعين في تشكيل أطرها بشكل ديمقراطي يستند على مرجعية قانونية في المجلس التشريعي وقانون المنظمات الأهلية والجمعيات التعاونية .
4. زيادة وتقوية وتشبيك العلاقات بين المؤسسات الزراعية حتى ينعكس ذلك إيجابياً على تنفيذ البرامج الموجهة للقطاع الزراعي وعرض هذه البرامج بشفافية بهدف زيادة ثقة المزارعين بالجمعيات والاتحادات الزراعية التي تقدم خدمات تنموية في مجالات مشاريع الحصاد المائي، وترشيد استخدام مياه الري، وتأهيل الطرق والآبار الزراعية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية، والمحافظة على البيئة، وتنمية المرأة الريفية وتطوير قدراتها .
5. إعادة هيكلة اتحاد الفلاحين بما ينسجم مع خصوصية الواقع حتى يمثل قطاع الفلاحين وإيجاد نهج استراتيجي لوزارة الزراعة لتفعيله وذلك بإعطاء دور رئيس للاتحاد حتى يستطيع إيصال خدماته للمزارعين كي يقوى انتماء وتفاعل المزارع مع الاتحاد.

### ملحق رقم (1)

## المركز العربي للتطوير الزراعي

### أولاً: رسالة المركز

تأسس المركز العربي للتطوير الزراعي في العام 1993 كوريث للشركة الزراعية المتحدة التي أنشئت عام 1988 وهو مؤسسة تنموية غير حكومية وغير هادفة للربح. يسعى المركز الى تطوير وتحسين الاوضاع المادية والمعيشية للمزارعين الفلسطينيين ذوي الدخل المحدود في

مناطق الريف الفلسطيني، من خلال توفير القروض التمويلية والخدمات التدريبية الداعمة واللازمة لانشاء وتطوير مشاريعهم الزراعية المدرة للدخل.

### ثانيا: الفئات المستهدفة

صغار المزارعين والمنتجين الراغبين في تطوير مشاريعهم بهدف تحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم، كذلك الفقراء الراغبين في الخروج من دائرة الفقر عبر الاندماج في النشاط الاقتصادي الاستثماري .

### ثالثا: الخدمات

#### (1) برامج الاقراض والتوفير

1-1 القروض التشغيلية: يهدف هذا البرنامج إلى توفير السيولة النقدية اللازمة لتغطية النفقات والمصاريف التشغيلية اللازمة لاستمرار الدورة الإنتاجية للمشاريع الزراعية القائمة. تشمل هذه المصاريف ( أجور العمال، إيجارات المشروع، أعلاف وبذور، علاجات وأسمدة، نقلات ومحروقات،...الخ).

1-2 القروض الرأسمالية: يقدم المركز القروض الاستثمارية الرأسمالية لأصحاب المشاريع القائمة والجديدة، و يهدف استثمارها في الاصول الثابتة للمشروع مثل شراء الآليات، المعدات، مستلزمات أساسية أو بناء إنشاءات للمشروع المقترح، وكذلك تغطية جزء من النفقات والمصاريف التشغيلية.

1-3 التوفير والاقراض للتعاونيات الزراعية: يهدف هذا المشروع الى تشجيع صغار المزارعين في المناطق الريفية الأكثر فقرا في الضفة الغربية لانشاء جمعيات تعاونية متخصصة، وكذلك انشاء صناديق توفير واقراض خاصة بهم، كما يسعى الى بناء الطاقات الادارية والمالية لهذه الجمعيات وتعزيزها .

#### (2) خدمات داعمة ومساندة للفئة المستهدفة:

#### 1-2 التدريب

يمنح المركز المزارعين ذوي الخبرة الجيدة في مجال الزراعة الفرصة للمشاركة في دورات تدريبية نظرية وعملية، في مختلف المواضيع الزراعية ذات العلاقة بمشاريعهم، مثل الاستخدام الأمثل والعقلاني للكيمياويات في الزراعة، إدارة المشاريع، والتسويق.

#### 2-2 بناء المؤسسات

- تدريب التعاونيات الزراعية في مجال إدارة صناديق التوفير والادخار.



- تدريب في الإدارة المالية لإدارات صناديق التوفير والادخار .
- تدريب ومساعدة إدارات صناديق التوفير والادخار في مجال صوغ خطط مالية وخطط عمل للصناديق.

## 2-3 حوار السياسات في القطاع الزراعي

الهدف الرئيس من المشروع هو فتح حوار مفتوح وجها لوجه بين المزارعين الفقراء وذوي الدخل المتدني مع صنّاع القرار في القطاع الزراعي فيما يتعلق بالاستراتيجيات والسياسات الوطنية. كما يهدف المشروع إلى تنظيم جلسات حوار مفتوح مع كبار المسؤولين في الوزارات والدولة، إلى جانب نشر نتائج هذا الحوار في الصحافة المحلية . محصلة هذا المشروع هو تعزيز الفئة الفقيرة كي يكون لها تأثيرها على السياسات الوطنية.

## 2-4 التشبيك

- تشجيع المستفيدين على إنشاء أطر ومؤسسات خاصة بهم للدفاع عن مصالحهم.
- تنفيذ المشاريع بالمشاركة مع مؤسسات وجمعيات عاملة في القطاع ذاته ولفئات المستهدفة نفسها.

## رابعاً: العضوية

- عضوية فعالة في شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- عضوية اللجنة التوجيهية للشبكة الفلسطينية للإقراض الصغير ومتناهي الصغر، التي تضم في عضويتها المؤسسات الأهلية، الخاصة، والبنوك العاملة في مجال الادخار والتمويل الصغير ومتناهي الصغر في فلسطين.
- لجنة التنسيق الزراعي بين المنظمات الأهلية الفلسطينية العاملة في القطاع الزراعي ووزارة الزراعة الفلسطينية.
- عضوية الشبكة الإفريقية المتوسطة لمنظمات الإقراض الصغير ومتناهي الصغر .
- عضوية المجلس الدولي للمنظمات الأهلية العاملة في مجال الإقراض التابع للقمة الدولية للإقراض الصغير التي أطلقها عام 1997 السكرتير العام للأمم المتحدة وشارك فيها عدد كبير من قادة دول العالم.
- عضوية الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

## خامساً: المستقبل

إن الهدف الأساس للمركز العربي للتطوير الزراعي، هو منح خدمات تمويلية لأكبر عدد ممكن من الفقراء وذوي الدخل المحدود في مختلف القطاعات الاقتصادية، في جميع المناطق الفلسطينية، في المدن والريف، للرجال والنساء على حد سواء. المركز سوف ينشئ برنامجاً للإقراض متناهي الصغر لمنح قروض متناهية الصغر للمشاريع غير الزراعية.

## المكتب الرئيس و الفروع:

الإدارة العامة: تلفون 02-2989350/1  
رام الله فاكس 02-2989352  
بريد الالكتروني acad@palnet.com

الفروع:

غزة تلفون 08-2828106  
فاكس 08-2847745  
بريد الالكتروني acadgaza@P-I-s.com

نابلس تلفون 09-2374084  
فاكس 09-2381049

رام الله تلفون 02-2965310  
فاكس 02-2980004

أريحا تلفون 02-2323651  
فاكس 02-2323651

## ملحق رقم ( 2 )

" تمكين " مشروع تعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني  
يهدف مشروع " تمكين " إلى زيادة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في قضايا  
الشأن العام .

وبناءً على الدور المهم الذي لعبته المؤسسات الأهلية في المجتمع الفلسطيني ، فإن مشروع  
"تمكين" يسعى إلى تقوية أسس التنمية الديمقراطية بعيدة المدى ،وتشجيع الحوار البناء والمفتوح  
في الأمور والسياسات العامة ،وتبلغ مدة مشروع "تمكين" خمس سنوات ،وينفذ بتمويل من  
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ( USAID ) .

يساهم المشروع في تنمية وتعزيز أدوار مؤسسات المجتمع المدني في محافظات الضفة الغربية  
وغزة ،بغض النظر عن حجمها وإمكاناتها ، بهدف المساعدة على توفير المصادر لمؤسسات

المجتمع المدني الفلسطيني ودعم قدراتها ،من أجل تحقيق رسالتها والدفاع عن احتياجاتها ودورها في المجتمع الفلسطيني ،من خلال تقديم المنح وبناء قدرات المؤسسة وتقويتها . ويعمل " تمكين " مع مؤسسات المجتمع المدني التنموية والخيرية التي تقدم خدمات مختلفة في القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم ،كما أنه يساعد المؤسسات التي تدافع عن حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية ،وحرية الصحافة ،وسيادة القانون ،وتعزيز دور المرأة ،والشفافية في الحكم ،والإدارة ،و دعم بناء التحالفات والتشبيك بين المؤسسات الأهلية .

### المنح

يقدم مشروع "تمكين" تمويلا لمؤسسات المجتمع المدني على شكل منح صغيرة ومبسطة و أخرى كبيرة لدعم نشاطاتها في مجالات تعزيز الديمقراطية وقضايا الشأن العام ،إن أسلوب "تمكين" في المنح الصغيرة المبسطة مباشر وسهل حتى للمؤسسات الصغيرة ،كما يوفر المشروع أيضاً المساعدة الضرورية في مجال إدارة المنح كي تطور المؤسسات الأهلية أنظمتها المالية والإدارية حتى تستطيع تنفيذ نشاطاتها وتقديم خدماتها بفاعلية وشفافية أكثر .

### بناء القدرات

سيعمل مشروع "تمكين" وبالتعاون مع الجامعات الفلسطينية ومراكز التدريب في محافظات الضفة الغربية وغزة ، على تقديم مبادرات في مجال بناء القدرات يكون هدفها نقل الخبرات و المعارف إلى مؤسسات المجتمع المدني ،من خلال توفير تدريب ذي أهداف محددة ،كما سيساعد مؤسسات المجتمع المدني على تطوير مهاراتها في الإدارة الداخلية والتخطيط الاستراتيجي والمالي وتحديد مصادر الدعم والحكم الجيد والدفاع عن القضايا العامة والتشبيك ،وسيعتمد أسلوب "تمكين" في مجال التدريب على المشاركة الفعالة وتلبية الحاجات الفعلية والتركيز على النتائج .

إن مكاتب "تمكين" في محافظات الضفة الغربية وغزة لديها مراكز مفتوحة لتطوير الموارد ،حيث تستطيع مؤسسات المجتمع المدني استخدام أجهزة الحاسوب ومكتبة الموارد واللقاء مع خبراء المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى ، وحضور دورات تدريبية في مكاتب " تمكين " .

### التقوية المؤسسية

يهدف برنامج التقوية المؤسسية في مشروع " تمكين " إلى تطوير وتوسيع الخدمات المقدمة من مؤسسات التدريب الفلسطينية بما فيها الجامعات ومراكز البحوث والشبكات الأهلية . إن هدف "تمكين" هو تزويد هذه المؤسسات بالمقدرة على الاستجابة المباشرة والفعالة لحاجات المؤسسات الأهلية في مجال التدريب وبناء القدرات لأطول فترة ممكنة ،وبعد انتهاء المشروع.

### ملحق رقم ( 3 )

أسماء المشاركين من المسؤولين وصنّاع القرار في اللقاءات المفتوحة مع المزارعين .  
وزارة الزراعة :

الرقم	المسئول	المسمى الوظيفي
1.	أ. محمود أبو سمرة	مدير عام وزارة الزراعة
2.	م. جبريل أبو علي	مدير عام الإدارة العامة للتسويق والمعايير - وزارة الزراعة
3.	م. محمد أحمد الحملوي	مدير عام وقاية النبات - وزارة الزراعة
4.	م. إياد مكي	نائب مدير عام التربة والري - وزارة الزراعة
5.	م. سعيد عاشور	دائرة التربة والري
6.	م. يوسف بربارة	المدير العام للخدمات المساعدة
7.	أ. عيسى الداھوك	مدير الاعلام الزراعي
8.	م. حامد البردويل	المستشار القانوني بوزارة الزراعة
9.	م. محمد بدر	مدير دائرة المعلومات
10.	م. بشير عليوة	مدير العلاقات العامة
11.	م. حسام أحمد	مسئول ملف المنظمات الأهلية
12.	م. نمر عايش	مساعد مدير عام الارشاد
13.	م. أحمد الدلو	محطة التجارب الزراعية

14.	م. فلاح يونس	محطة التجارب الزراعية
15.	م. زهير أبو ندى	مدير المعابر
16.	م. خالد زريد	مدير التسويق
17.	د. زكريا الكفارنة	دائرة الطب البيطري
18.	أ. حسن أبو سمرة	مدير زراعة الشمال
19.	م. عصام سعادات	دائرة الارشاد الزراعي - شمال غزة
20.	م. معين محمود	دائرة الارشاد الزراعي - شمال غزة
21.	م. بسام شقورة	دائرة الارشاد الزراعي - غزة
22.	م. ظافر الحلو	دائرة الثروة السمكية
23.	أ. عبد العزيز عقيل	مدير زراعة خانيونس
24.	م. جميل خليفة	مدير زراعة رفح
25.	أ. عبد الكريم دحلان	نائب مدير زراعة خانيونس
26.	م. عيسى وافي	مدير الارشاد زراعة الجنوب
27.	م. كمال عقيل	رئيس قسم الزهور - زراعة الجنوب

#### وزارة الصحة

1.	د. عبد الجبار الطيبي	مدير عام الرعاية الأولية - وزارة الصحة
----	----------------------	--

#### المعابر

1.	العقيد سليم أبو صافية	مدير عام دائرة أمن المعابر والحدود في الأمن الوقائي
2.	أ. محمود فرج	مدير معبر المنطار

#### دائرة الجمارك والمكوس

1.	أ. محمد فرج الله عيسى	مدير عام دائرة الجمارك والمكوس
2.	أ. عبد الله أبو سمرة	نائب مدير عام دائرة الجمارك والمكوس
3.	أ. خالد زملط	مدير دائرة المقاصة - الجمارك والمكوس

#### التعاون - وزارة العمل

1.	أ. طلعت يوسف التلوي	نائب مدير عام التعاون
----	---------------------	-----------------------

## وزارة المالية

1.	أ. إبراهيم الحفاوي	وزارة المالية
----	--------------------	---------------

## سلطة المياه

1.	م. أحمد اليعقوبي	مدير إدارة المصادر المائية
2.	م. جمال الدح	رئيس قسم التخطيط - دائرة مصادر المياه

## وزارة البيئة

1.	م. جهاد صافي	مدير دائرة الأراضي
----	--------------	--------------------

## المجلس التشريعي

1.	أ. جلال المصدر	نائب في المجلس التشريعي ومقرر اللجنة الاقتصادية فيه
2.	الشيخ سليمان الرومي	نائب في المجلس التشريعي وعضو اللجنة الاقتصادية فيه
3.	أ. جلال النجدي	مقرر إداري للجنة الاقتصادية
4.	أ. تحرير الخالدي	عضو إداري للجنة الاقتصادية
5.	أ. نافذ المدهون	مستشار قانوني للجنة الاقتصادية
6.	أ. أحمد أبو صافية	مستشار قانوني للجنة الاقتصادية

## الجمعيات التعاونية الزراعية

1.	أ. أحمد الشافعي	رئيس جمعية غزة الزراعية التعاونية
2.	أ. محمود اخليل	رئيس جمعية التوت الأرضي
3.	أ. غسان قاسم	رئيس جمعية بيت حانون
4.	أ. عبد الحلیم قديح	رئيس جمعة خزاعة للزراعة المستمرة

## بلديات

1.	أ. محمد عادل المصري	رئيس بلدية بيت لاهيا
2.	أ. إبراهيم المصري	رئيس بلدية بيت حانون

## جمعية التنمية الزراعية

1.	أ. عبد الكريم عاشور	مدير عام الجمعية في محافظات غزة
2.	أ. احمد الصوراني	مدير الجمعية فرع غزة وشمال غزة
3.	م. منير سرداح	مسئول برنامج الري والبيئة
4.	م. تحسين سعدات	مسئول لجان المزارعين الرياديين غزة وشمال غزة
5.	م. احسان صالحه	مسئول تجمع المزارعين
6.	م. ابتسام سالم	مدير الجمعية فرع محافظة الوسطى
7.	م. جمعة الحشاش	مسئول الري والبيئة - خانيونس
8.	م. مجدي دبور	مسئول تجمع المزارعين
9.	م. مسعود قشطة	مدير الجمعية - خانيونس
10.	م. ابتسام النواجحة	مسئولة الاقراض النسوي
11.	م. مفيد البنا	مسئول برنامج الري والبيئة

#### جمعية مدققي ومراجعي الحسابات الفلسطينيين

1.	أ. صلاح أبو وطفة	مدقق حسابات الجمعيات التعاونية الزراعية في شمال غزة
2.	أ. سلامة القيشاوي	مدقق حسابات الجمعيات التعاونية الزراعية في شمال غزة

#### اتحادات الفلاحين والمزارعين الفلسطينيين

1.	أ. جبر قديح	رئيس الاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين
2.	أ. عبد الستار شعث	منسق عام للاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين
3.	م. مصطفى بلور	عضو أمانة للاتحاد العام للفلاحين الفلسطينيين
4.	أ. شكري سلامة	رئيس اتحاد المزارعين الفلسطينيين
5.	أ. عبد الله الفرا	نائب رئيس اتحاد المزارعين الفلسطينيين

#### مؤسسات اقراض المزارعين

1.	أ. بدير على نصير	نائب مدير البنك الرئيسي للتنمية والائتمان المصري
2.	أ. حسن الأغا	مسئول المقترضين في البنك الرئيسي للتنمية والائتمان المصري
3.	أ. بهجت عيد	مسئول برنامج الإقراض في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"
4.	عزیز حماد	المدير المالي والإداري - مؤسسة فاتن

5.	طارق أبو القمصان	مسئول الإقراض - المركز العربي للتطوير الزراعي - غزة
----	------------------	---

#### مؤسسات وجمعيات مساندة

1.	أ. محسن أبو رمضان	مدير مكتب غزة - المركز العربي للتطوير الزراعي
2.	م. رياض جنينة	مدير مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
3.	م. محمد البقري	مدير اتحاد لجان العمل الزراعي
4.	م. بشار عاشور	مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين
5.	أ. صبحية جمعة	محامية في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن
6.	أ. عدنان أبو عامر	باحث في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن
7.	أ. جمال الريس	متطوع - حزب الخضر الفلسطيني
8.	أ. إبراهيم أبو سليم	مدير مكتب المؤسسات الوطنية - دير البلح
9.	أ. أحمد برغوث	رئيس جمعية السلام الأخضر - دير البلح
10.	أ. جبر قديح	مدير مؤسسة "معاً"
11.	أ. ابراهيم خشان	رئيس جمعية الانسان التنموية - القرارة
12.	أ. عمار خشان	نائب رئيس جمعية الانسان التنموية - القرارة
13.	أ. أحمد أبو شنب	اتحاد الشباب الفلسطيني - رفح
14.	أ. ذؤابة الرجودي	مشرفة وقاية وصحة في " GTZ "
15.	أ. مصطفى الكحلوت	سكرتير جمعية التوفيق التعاونية للصيادين

حقوق الطبع والنشر محفوظة  
للمركز العربي للتطوير الزراعي  
الطبعة الأولى / تموز 2002